

اختبار صلاحية نموذج مقياس تصورات المواطنين حول الحكم المحلي

بوخلخال حبيبة

كلية العلوم الاقتصادية – جامعة سعيدة
habibaraul@yahoo.fr

صوار يوسف

كلية العلوم الاقتصادية – جامعة سعيدة

الملخص:

الحكم المحلي هو الطريقة التي تمارسها السلطة في إدارة مواردها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافها التنموية، وذلك بتطبيق مجموعة من الآليات كالمساءلة والشفافية والعدالة ومشاركة المواطنين، باعتبارهم أساس التنمية. من جهة أخرى جاء مقياس الحوكمة المحلية لتحقيق الحكم الفعال على المستوى المحلي من خلال معرفة تصورات المواطنين وتحديد نقاط القوة والضعف لهذا الحكم.

وتأتي هذه الدراسة لاختبار صلاحية هذا المقياس بتطبيقه على عينة من ولاية البيض وذلك باستخدام اختبار الصدق التقاربي و الصدق التمييزي للتوصل الى النموذج الملائم الذي يقيم نظرة المواطنين حول الحكم المحلي في هذه المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الحكم المحلي، مقياس الحكم المحلي، الصدق التقاربي، الصدق التمييزي.

Astract:

The local governance is the way the Authority exercises its economic and social resources to reach its development goals, by the application of a range of mechanisms of accountability, transparency, equity and the participation of citizens which as a basis for development, on the other side the Local Governance Barometer is to achieve effective governance at the local level by knowing the perceptions of citizens and determining the strengths and weaknesses of this governance

This study aims to test the validity of this barometer by applying it to a sample of the wilaya of Elbayadh by using the convergent validity test and the discriminant validity test to arrive at an appropriate model that evaluates citizens' perceptions of governance. in this region.

Key words :local governance, Local Governance Barometer, convergent validity, discriminant validity

I. المقدمة:

تعد الحوكمة من المواضيع الأكثر تداولاً وأهمية في الوقت الراهن و على كافة الأصعدة و المستويات سواء المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي، و تبرز أهمية الحوكمة في تطوير البيئات التنظيمية و تحقيق مكاسب هامة على مستوى النمو الاقتصادي و الاجتماعي، كما له دور فعال في تحقيق الأهداف التنموية .

و تعتبر الحوكمة المحلية أحد اهم المحاور في تدبير الشأن المحلي من خلال تحقيق السير الجيد للحكم بالربط بين الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني، و كلك باستخدام آليات و مبادئ كالشفافية و المساءلة و العدالة و التي من شأنها توسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسة العامة ، حيث يعتبر المواطنون قلب سياسة التنمية التي تؤثر على مصائرهم و خياراتهم. لـ بات من الضروري وضع استطلاع لمعرفة نظرة المواطنين و تصوراتهم حول المشاريع التنموية للبلاد و تقييمهم و تأملاتهم للحكم المحلي.

و لعل أهم مقياس يمكن به جمع تصورات المواطنين حول الحكم المحلي هو مقياس الحوكمة المحلية الذي انشأ سنة 2005، و بدا تطبيقه في عدة بلدان افريقية من اجل تقييم الحكم المحلي و تحسين الخدمات بطريقة تشاركية .

و قد جاءت هذه الدراسة لاختبار صلاحية هذا المقياس بتطبيقه على عينة من مواطنين ولاية البيض و استخراج النموذج الاصح به قياس تصورات المواطنين حول الحكم المحلي في هذه المنطقة من خلال اختبار صدق المقياس.

إشكالية الدراسة:

في هذا الاطار تهدف هذه الدراسة الى تطبيق احدى الطرق الكمية في اختبار الصدق بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة و هي كيف يمكن اختبار صلاحية نموذج مقياس الحوكمة المحلي؟ و ما مدي صلاحية هذا المقياس في ولاية البيض؟

II. الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم الحوكمة: وردت عدت تعاريف لتحديد مفهوم الحوكمة او الحكم الراشد من بينها:

تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP : ينظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى الحوكمة على انها عبارة عن ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون دولة ما في جميع المجالات ، ويكون الحكم من خلال مختلف الآليات والعمليات والمؤسسات التي تتيح للمواطنين و المجموعات التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية وأداء واجباتهم ، و مناقشة خلافاتهم¹

تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد : وبالنسبة للجزائر فقد ظهر مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06/ 06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في فصله الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية حيث عرفه بأنه : "الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في اطار الشفافية" كذلك تحدث عنه في المادة 11 من نفس القانون، وذلك في اطار تسيير المدينة، حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة؛
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها؛²

2. مفهوم الحوكمة المحلية :

الحكم المحلي : يشير إلى الحكم على مستوى محلي، والذي يحدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما يلي: يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات، والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي، ويتطلب ذلك شراكة بين كل من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تحقيق تنمية محلية وتسليم الخدمات على نحو يتسم بالتشارك والشفافية والمساءلة والإنصاف ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة ومسؤولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة وفي الوقت ذاته تكون مهتمة بتعزيز الديمقراطية الشعبية وبتمكين المواطنين والمجتمعات ومنظماتهم على غرار منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، من المشاركة في الحكم المحلي وعملية التنمية المحلية كشركاء متساوين³

ويضيف البنك الدولي بأن الحكم المحلي الجيد لا يقتصر على تزويد المواطنين بالخدمات المحلية فقط، بل يجب أن ينعكس ذلك في صورة تحسين نوعية الحياة، وخلق فضاء للمشاركة الديمقراطية والحوار المدني وتحقيق التنمية المحلية المستدامة مع مراعاة البعد البيئي⁴.

كما عرفتھا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية " :على أنه قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية، وبحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم النظام الديمقراطي للحكومة"⁵ و خلاصة نرى أن الحوكمة المحلية هي " استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"⁶.

3. مفهوم مقياس الحكم المحلي:

يتضمن نموذج مقياس الحوكمة المحلي LGB مجموعة من مؤشرات الحوكمة المحلية المستخدمة من قبل مختلف مجموعات أصحاب المصلحة لتحقيق الحكم الفعال على المستوى المحلي. تؤكد هذه الطريقة على الوعي والحوار البناء حول الحوكمة وتقديم نظرة عامة على نقاط القوة والضعف في الإدارة. يضمن الإطار التحليلي القائم على LGB تمثيل ممثلون عن الحكومة (المسؤولين الحكوميين المحليين الرئيسيين) والجهات الفاعلة غير الحكومية (المواطنين ومنظمات المجتمع المدني)⁷.

تم تقديم مقياس الحوكمة المحلية في عام 2005 في ورشة عمل الحكم المحلي في برينوريا حيث حدد الشركاء الثلاثة النشطون في تنمية القدرات للحكم الرشيد وتحسين تقديم الخدمات على المستوى المحلي الحاجة إلى تطوير أداة لمساعدتهم على تقييم حالة الحكم المحلي وتحديد احتياجاتهم من القدرات لتحسين الحوكمة ، أول أداة تم تطويرها في عام 2006 ثم اختبارها في العديد من البلدان ووفقاً لعدة معايير في أفريقيا، واستناداً إلى هذه التجارب ، تم اختبار هذه الأداة في عام 2007 وتم تطبيقها منذ ذلك الحين في أكثر من 10 بلدان ، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية.⁸

3.1. أهداف مقياس الحكم المحلي :

يتمثل الهدف الأساسي لمقياس الحوكمة المحلي في وصف وتحليل وفهم حالات الحكم المحلي من أجل تطوير قدرات أصحاب المصلحة المحليين لتعزيز الحكم المحلي وتحسين الخدمات من خلال تنفيذ الأداة بطريقة تشاركية. فهي أداة لتقييم وبناء القدرة على تعزيز الحوار الديمقراطي على المستوى المحلي.

يهدف مقياس الحكم المحلي إلى:

- التوصل إلى مقاييس كمية لمؤشرات الحكم الرشيد لتمكين إجراء تحليل مقارنة بين الحالات المختلفة و كذا فهم تطور عوامل الحكم؛

- إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في تصميم نماذج الحوكمة، وكذلك جمع ومعالجة وتحليل المعلومات التي يتم جمعها؛⁹
- قياس أداء الحوكمة بطريقة تشاركية ونظامية؛
- تحديد نقاط القوة والضعف في وضع الحكم؛
- تحليل وتطوير خطط العمل لتحسينها؛
- رصد وتقييم كفاءة وتأثيرات الإجراءات التحسينية للحكم السابق و إجراء تقييم لحالة الحوكمة الحالية.¹⁰

3.2. مكونات مقياس الحوكمة المحلي:

مقياس الحوكمة المحلي هو عبارة عن مجموعة من المؤشرات منظمة على شكل شجرة تتكون من خمسة (5) معايير أساسية للحوكمة و هي كالآتي: ¹¹

- **الفعالية**
- **سيادة القانون**
- **المساءلة**
- **مشاركة المواطنين**
- **العدالة والانصاف**

هذه المعايير الخمسة الأساسية للحوكمة تتجزأ بدورها الى معايير فرعية لكل معيار أساسي ، يتكون مقياس الحوكمة المحلي اجمالاً من 25 معيار فرعي كما هو موضح في الجدول رقم (01) :

الجدول رقم (01) : المعايير الأساسية و المعايير الفرعية لمقياس الحوكمة المحلي

1. الفعالية	2. سيادة القانون
1. رؤية وخطة 2. الادارة المالية 3. قرارات ومعلومات 4. الارتياح تجاه الخدمات 5. القيادة	2. وجود الاطار المؤسسي القانوني 3. فعالية الإطار القانوني المؤسسي 4. تطبيق القوانين 5. الوعي القانوني 6. استجابة القوانين 7. وصول المواطنين إلى العدالة 8. المساءلة
3. المساءلة	4. مشاركة المواطنين
1. الشفافية 2. الضوابط والموازن 3. اللجوء 4. استجابة الحكومة 5. النزاهة	1. الإطار المؤسسي 2. مشاركة المواطن 3. المواطنة
5. العدالة و الانصاف	
1. الإطار القانوني 3. تكافؤ الفرص في السلطة المساواة في الحصول 5. تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة	2. المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية 3. على الموارد

يتم تقييم مقياس الحوكمة المحلي لحالة الحكم من خلال قيمة مؤشر الحوكمة، و تنحصر هذه القيمة ما بين 0 و 100 حيث يصف 0 انعدام الحكم الرشيد، اما 100 تكون الحوكمة ملائمة و جيذا على المستوى المحلي ، تم تطوير نطاق التقييم لكل سؤال من قبل اصحاب المصلحة حسب كل سؤال و النطاق الأكثر شيوعا هو 0 ، 25 ، 50 ، 75 و 100.¹²

4. اختبار الصدق VALIDITY:

ان أداة القياس الجيدة ينبغي أن تكون صادقة في تمثيلها للمجتمع الأصلي شاملة لجميع مكونات القدرة أو الخاصية المطلوب قياسها ، و الأداة الصادقة أو الاختبار الصادق يجب أن يتوفر فيه ما يلي:

- أن يكون الاختبار قادرا على قياس ما وضع لقياسه؛
- أن يكون الاختبار قادرا على قياس ما وضع لقياسه فقط و لا يقيس شيء آخر؛
- أن يكون الاختبار قادرا على التمييز بين طرفي القدرة التي يقيسها بمعنى أن يظهر الاختبار الفروق الفردية بين الأفراد فنحصل على درجات مرتفعة ، متوسطة و ضعيفة.¹³

تشير صلاحية المقياس إلى قدرته على فهم الظاهرة ، الغرض من اختبارات الصلاحية هو التحقق مما إذا كانت العناصر المختلفة للأداة تمثل تمثيلاً جيداً للظاهرة قيد الدراسة.¹⁴

الصدق يأخذ أشكالا عديدة. لذلك هناك العديد من التقنيات للتحقق من ذلك:

1.1. صدق المحتوى **Content Validity**: يهدف لمعرفة ما إذا كان المقياس يلتقط الجوانب المختلفة للظاهرة المدروسة. يقوم على حكم الباحث أو الخبراء . على سبيل المثال ، عند اختبار الاستبيان ، يمكن للخبراء في هذا المجال إبداء رأي حول قدرة العناصر على تغطية جميع جوانب المفهوم ؛

1.2. صحة البناء **Construct Validity**: هل تقدم المؤشرات المختلفة تمثيلاً جيداً للظاهرة المدروسة ؟ من الضروري التحقق مما إذا كانت المؤشرات التي من المفترض أن تقيس نفس الظاهرة مترابطة (الصدق التقاربي) وإذا كانت تختلف عن المؤشرات المفترضة لقياس الظواهر المختلفة (الصدق التمييزي) :

1.2.1. اختبار الصدق التقاربي **Convergent Validity** : يتحقق الصدق التقاربي عندما تكون قياسات نفس البنية

مترابطة ؛أي أن الفقرات أو الأسئلة متقاربة مع بعضها البعض و هناك توافق بين هذه الفقرات (الأسئلة)؛

حتى يتم التحقق من الصدق التقاربي يجب التحقق من 3 شروط و هي :

- الموثوقية الفردية **Individual reliability** (>0.7) :

تشير عمليات التشعبات العالية لكل بنية الى أن الفقرات المرتبطة بهذا المؤشر لديها الكثير من القواسم المشتركة ، و التي تمثل هذه البنية لذا يجب ان تكون جميع التشعبات الخارجية (Outer Loadings) للفقرات ذات دلالة احصائية و يتم احتسابه من خلال حساب التشعب الخارجي (Outer Loadings) لفقرات البعد لذا القاعدة العامة الشائعة هي أن تكون عمليات التشعبات الخارجية (القياسية) أكبر أو تساوي 0.708¹⁵

outer loading > 0.708

أما إذا كان التشبع بين 0.4 و 0.6 فإن علينا ان نفحص تأثير حذف هذه الفقرات على امكانية رفع قيمة الصدق المركب و في حالة اذا كانت الفقرات المحذوفة اذا لم تؤثر برفع قيمة الصدق المركب فيتم الحفاظ على هذه الفقرات في حين اذا كان التشبع اقل من 0.4 فيتم حذف الفقرة .

• الموثوقية المركبة Composite reliability (>0.7) :

تحتسب الموثوقية المركبة CR من خلال مختلف عمليات التشبعات الخارجية outer loadings لمتغيرات المؤشرات ويتم حسابه باستخدام المعادلة التالية:

$$\rho_c = \frac{(\sum_i l_i)^2}{(\sum_i l_i)^2 + \sum_i var(e_i)}$$

حيث أن:

• l_i يرمز إلى التشبعات loading لكل متغير i

• e_i هو الخطأ المعياري للمتغير i

• $var(e_i)$ هو يدل على تباين الخطأ ، و هو معرف بالمعادلة $1 - l_i^2$

الموثوقية المركبة CR تنحصر ما بين 0 و 1 ، هي عموما تفسر بنفس طريقة alpha Cronbach ، حيث أن القيم المحصورة بين 0.6 و 0.7 مقبولة في البحوث الاستكشافية ، و القيم المحصورة بين 0.7 و 0.9 تعتبر مرضية جدا ، أما القيم التي تكون أكبر من 0.95 تكون غير مرغوبة لأنها تشير إلى أن جميع متغيرات المؤشرات تقيس نفس الظاهرة ومن ثم فمن غير المرجح أن تكون مقياسًا صالحًا للبناء، و تشير قيم الموثوقية المركبة التي أقل من 0.60 إلى عدم موثوقية الاتساق الداخلي.¹⁶

• متوسط التباين المفسر Average variance extracted (>0.5) :

من أجل ضمان الصدق التقاربي لكل متغير يجب ان يكون التباين المفسر لكل متغير للفقرات اكبر ما يمكن من تباين خطأ القياس حيث حددت صيغة حساب متوسط التباين المفسر AVE للمتغيرات باقتراح من طرف Fornell

$$^{17}AVE = \frac{(\sum_i l_i^2)}{(\sum_i l_i^2) + \sum_i var(e_i)}$$

(1981) & Larker في الشكل الآتي:

و تكون (AVE) معنوية عندما تتجاوز 0.5 ، أما اذا كان اقل من 0.5 فإنه يشير الى وجود تباين متبقي في خطأ الفقرات بدل ان يتم تفسيره من خلال المتغير .

1.2.2. الصدق الصدق التمييزي Discriminate Validity: يهدف الصدق التمييزي إلى التأكد من أن فقرات القياس

لكل مؤشر ترتبط بشكل ضعيف بمؤشرات القياس الأخرى، حتى من الناحية النظرية تختلف عن الأولى.

حتى يتم التحقق من الصدق التمييزي يجب التحقق من شرطين وهما:

• التباين بين الفقرات (الأسئلة) the cross loadings :

تتمثل احدى طرق تقييم الصدق التمييزي في فحص التشبعات المتداخلة للفقرات أو الأسئلة cross loadings ، حيث يكون التشبع الخارجي لكل فقرة أو سؤال أكبر ما يمكن عند المتغير المرتبط به ويكون اقل ما يمكن مع متغيرات التركيبات الأخرى.¹⁸ بمعنى أنه لا يوجد تداخل بين الأسئلة والتركيبات الأخرى وكل سؤال موجود في محوره الصحيح وقياس ذلك المتغير فقط ولا تكون له علاقة مع بقية المتغيرات.

• تداخل المتغيرات مع بعضها البعض **variable correlation root-square of AVE**:

يعد معيار **Fornell-Larcker** المعيار الثاني الذي يتم به تقييم الصدق التمييزي، والذي يعتمد على المقارنة بين الجذر التربيعي لمتوسط التباين المفسر AVE مع ارتباطات المتغيرات الكامنة، حيث يجب ان يكون الجذر التربيعي ل AVE لكل متغير أكبر من ارتباطه مع المتغيرات الأخرى¹⁹.

يأتي هذا المعيار للتأكد من عدم تداخل المتغيرات مع بعضها البعض بمعنى كل متغير يكون مستقل عن باقي المتغيرات.

الجانب التطبيقي:

1. **الطريقة والأدوات :** تم جمع البيانات من خلال الاستبيان الموجهة إلى مواطنين ولاية البيض والتي تعتبر الأداة الرئيسية لتجميع البيانات اللازمة لمقياس الحوكمة المحلي ووزعت على عينة عشوائية بسيطة تكونت من 290 مواطن من مختلف الفئات والمستويات، و قد تكون هذا المقياس من 85 سؤال .

بالنسبة للجانب التحليل تم الاعتماد على برنامج **smart PLS** للإجابة على الاشكال المطروح وهو اختبار صلاحية مقياس الحوكمة المحلية في المنطقة قيد الدراسة و ذلك باستخدام اختبار الصدق التقاربي و الصدق التمييزي تم بداية وصف هذا المقياس و من ثمة اجراء التعديلات اللازمة بحذف مجموعة من الأسئلة للوصول الى النموذج الملائم.

2. **اختبار الصدق التقاربي Convergent Validity :**

بالاعتماد على برنامج **smart PLS** تم وصف أولي لكل معيار اساسي و من ثمة تحديد الاسئلة التي تشبعاتها ضعيفة و حذف الاسئلة التي تأثر في قيمة الموثوقية المركبة و متوسط التباين المفسر ، اما الاسئلة التي ليس لها تأثير على قيمة CR و AVE فتم الحفاظ عليها و التوصل الى النموذج النهائي لكل معيار أساسي .

1.2. **المعيار الأساسي الأول الفعالية:**

الجدول رقم (02): **المعيار الأساسي الأول الفعالية قبل التعديل**

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
الفعالية	رؤية و خطة	A11	0,599100898	0,46350262	0,83729298
		A12	0,766382697		
		A13	0,661798479		
		A14	0,740280474		
		A15	0,66825221		
		A16	0,634190791		
	الادارة المالية	A21	0,550906028	0,43238768	0,84020832
		A22	0,679383757		
		A23	0,555033432		
		A24	0,601497686		
		A25	0,732842455		
		A26	0,695157637		
		A27	0,755969731		
	قرارات و معلومات	A31	0,715783728	0,48371842	0,82373208

		0,640165098	A32		
		0,737490601	A33		
		0,707487182	A34		
		0,672312351	A35		
0,85900502	0,60397932	0,805239232	A41	الارتياح اتجاه الخدمات	
		0,804452238	A42		
		0,748155644	A43		
		0,748750154	A44		
0,85468193	0,66311886	0,804990142	A51	القيادة	
		0,879439502	A52		
		0,753613703	A53		

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن قيمة الموثوقية المركبة في كل المعايير أكبر من 0.7 أما متوسط التباين المفسر في معيار رؤية و خطة و معيار الادارة المالية و معيار قرارات و معلومات هو أقل من 0.5 و هذا راجع الى وجود تشبعات بعض الاسئلة (11سؤال) أقل من 0.7 و هذا ما يضعف من الصديق التقاربي لمعيار الفعالية ، لذا وجب حذف الاسئلة التي تشبعها اقل من 0.7 بداية من اقل تشبع و الحفاظ على الاسئلة التي لا تنقص من قيمه متوسط التباين المفسر ، و بعد عملية الحذف تحصلنا على الجدول رقم (03) و قد تم حذف 5 اسئلة فقط و هي : A32-A23-A21-A13-A11 ، نلاحظ ان الموثوقية المركبة لجميع المتغيرات أكبر من 0.7 و $AVE > 0.5$ وهذا ما يثبت الصديق التقاربي لمعيار الفاعلية .

الجدول رقم (03) : المعيار الأساسي الأول الفعالية قبل التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
الفعالية	رؤية و خطة	A12	0,79174065	0,53833673	0,82297933
		A14	0,75137569		
		A15	0,68525857		
		A16	0,70167579		
	الادارة المالية	A22	0,70882242	0,52478966	0,84521782
		A24	0,5815553		
		A25	0,80422734		
		A26	0,74127865		
	قرارات و معلومات	A27	0,76618332	0,52059674	0,81255161
		A31	0,73715977		
		A33	0,73400196		
		A34	0,74714536		
	الارتياح اتجاه الخدمات	A35	0,66482882	0,60419135	0,85914368
		A41	0,79927497		
		A42	0,80477312		
		A43	0,75441219		
	القيادة	A44	0,74908436	0,66338685	0,85485013
		A51	0,79790828		
		A52	0,88108417		
		A53	0,7597326		

2.2. المعيار الاساسي الثاني سيادة القانون :

الجدول رقم (4): المعيار الاساسي الثاني سيادة القانون قبل التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
سيادة القانون	وجود الاطار المؤسسي القانوني	B11	1	1	1
	فعالية الاطار القانوني	B21	0,675160043	0,56748588	0,79658419
		B22	0,789494005		
		B23	0,789503492		
	تطبيق القوانين	B31	0,830176943	0,62086434	0,83047995
		B32	0,799741255		
		B33	0,730625208		
	الوعي القانوني	B41	1	1	1
	استجابة القانون	B51	0,736789951	0,55773049	0,7905389
		B52	0,794487602		
		B53	0,706485305		
	وصول المواطنين للعدالة	B61	0,805123834	0,56356798	0,78876192
		B62	0,867470977		
		B63	0,53849201		
	حالات الفساد	B71	0,74480252-	0,54975445	0,3374131
		B72	0,78084572-		
		B73	0,696284805		

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن قيم متوسط التباين المفسر في كل المعايير أكبر من 0.5 أما الموثوقية المركبة كلها أكبر من 0.5 عدا معيار حالات الفساد التي قيمتها 0.33 و هذا راجع الى وجو سؤاليين يؤثران في قيمة CR و هما B71 و B72 لذا اضطررنا الى حذفهما و حصلنا على النموذج النهائي الممثل في الجدول رقم (5) حيث اصبح كل التشبعات أكبر من 0.7 و قيم الموثوقية المركبة لجميع المتغيرات أكبر من 0.7 و $AVE > 0.5$ وهذا ما يثبت الصدق التقاربي لمعيار سيادة القانون.

الجدول رقم (5): المعيار الاساسي الثاني سيادة القانون بعد التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
سيادة القانون	وجود الاطار المؤسسي القانوني	B11	1	1	1
	فعالية الاطار القانوني	B21	0,67527073	0,56741135	0,79653809
		B22	0,78856657		
		B23	0,79019382		
	تطبيق القوانين	B31	0,83059526	0,62085246	0,83046569
		B32	0,79975077		
		B33	0,73011478		
	الوعي القانوني	B41	1	1	1
	استجابة القانون	B51	0,73433879	0,5580146	0,79071645
		B52	0,79625206		
		B53	0,70765317		
	وصول المواطنين للعدالة	B61	0,80475128	0,56379847	0,7890471
		B62	0,86666976		
		B63	0,54097534		
	حالات الفساد	B73	1	1	1

3.2. المعيار الأساسي الثالث المساءلة:

الجدول رقم (6): المعيار الأساسي الثالث المساءلة قبل التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
المساءلة	الشفافية	C11	0,70020749	0,50661119	0,83666116
		C12	0,760685813		
		C13	0,740355988		
		C14	0,678509825		
		C15	0,67499625		
	الضوابط و الموازين	C21	0,78326712	0,59318442	0,81328959
		C22	0,821143683		
		C23	0,701262393		
	اللجوء	C31	1	1	1
	استجابة الحكومة	C41	1	1	1
	النزاهة	C51	0,591871172	0,40689235	0,76381489
		C52	0,812804065		
		C53	0,771375469		
		C54	0,508083861		
		C55	0,412711125		

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن قيمة الموثوقية المركبة في كل المعايير أكبر من 0.7 أما متوسط التباين المفسر في معيار النزاهة هو أقل من 0.5 وهذا راجع الى وجود تشبعات بعض الاسئلة (03 سؤال) أقل من 0.7 وهذا ما يضعف من الصدق التقاربي لمعيار المساءلة، لذا وجب حذف الاسئلة التي تشبعها اقل من 0.7 بداية من اقل تشبع و الحفاظ على الاسئلة التي لا تنقص من قيمه متوسط التباين المفسر ، و بعد عملية الحذف تحصلنا على الجدول رقم (07) و قد تم حذف سؤالين فقط و هي : C55-C54 ، نلاحظ ان الموثوقية المركبة لجميع المتغيرات أكبر من 0.7 و $AVE > 0.5$ وهذا ما يثبت الصدق التقاربي لمعيار المساءلة بمعنى كل الأسئلة متقاربة .

الجدول رقم (7): المعيار الأساسي الثالث المساءلة بعد التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
المساءلة	الشفافية	C11	0,70102487	0,50666316	0,83667948
		C12	0,76122198		
		C13	0,74075266		
		C14	0,6786852		
		C15	0,67312178		
	الضوابط و الموازين	C21	0,78097466	0,59330329	0,81337326
		C22	0,82241738		
		C23	0,70257961		
	اللجوء	C31	1	1	1
	استجابة الحكومة	C41	1	1	1
	النزاهة	C51	0,63214775	0,58456307	0,8062956
		C52	0,81254888		
		C53	0,83297223		

4.2. المعيار الأساسي الرابع مشاركة المواطنين :

الجدول رقم (8): المعيار الأساسي الرابع مشاركة المواطنين قبل التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
مشاركة المواطنين	الاطار المؤسسي	D11	0,477930011	0,40794499	0,72961508
		D12	0,706759728		
		D13	0,642526297		
		D14	0,700723553		
	مشاركة المواطن	D21	0,410150317	0,34282368	0,7815251
		D22	0,631780779		
		D23	0,529779579		
		D24	0,633474942		
		D25	0,547851237		
		D26	0,670182759		
		D27	0,633366163		
	المواطنة	D31	0,63717519	0,4280601	0,81313445
		D32	0,688705344		
		D33	0,791845375		
		D34	0,661380981		
		D35	0,410632758		
D36		0,67452959			

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن قيمة الموثوقية المركبة في كل المعايير أكبر من 0.7 أما متوسط التباين المفسر في كل معيار أقل من 0.5 و هذا راجع الى وجود تشبعات بعض الاسئلة (14 سؤال) أقل من 0.7 و هذا ما يضعف من الصدق التقاربي لمعيار مشاركة المواطنين ، لذا وجب حذف الاسئلة التي تشبعها اقل من 0.7 بداية من اقل تشبع و الحفاظ على الاسئلة التي لا تنقص من قيمه متوسط التباين المفسر ، و بعد عملية الحذف حصلنا على الجدول رقم (09) و قد تم حذف 07 اسئلة فقط و هي : D35-D34-D11-D25-D24-D23-D21-D12 ، نلاحظ ان الموثوقية المركبة لجميع المتغيرات أكبر من 0.7 و $AVE > 0.5$ وهذا ما يثبت الصدق التقاربي لمعيار مشاركة المواطنين بمعنى كل الأسئلة متقاربة .

الجدول رقم (9): المعيار الأساسي الرابع مشاركة المواطنين بعد التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
مشاركة المواطنين	الاطار المؤسسي	D12	0,6813657	0,51278512	0,75892746
		D13	0,69418396		
		D14	0,76954843		
	مشاركة المواطن	D22	0,64549316	0,57926295	0,80337982
		D26	0,81669192		
		D27	0,80879029		
	المواطنة	D31	0,73327736	0,55534267	0,83284611
		D32	0,7573939		
		D33	0,7958725		
		D36	0,69037413		

1.2. المعيار الأساسي الخامس العدالة و الانصاف :

الجدول رقم (10): المعيار الأساسي الخامس العدالة و الانصاف قبل التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
العدالة و الانصاف	الاطار القانوني	E11	1	1	1
	المساواة في الحصول على الخدمات	E21	0,639418094	0,60737687	0,75055984
		E22	0,897718349		
	تكافؤ الفرص في السلطة	E31	0,750282952	0,41402549	0,73569024
		E32	0,599531212		
		E33	0,667128838		
		E34	0,537288471		
	المساواة في الحصول على الموارد	E41	1	1	1
	تكافؤ الفرص في سبل العيش	E51	0,628529469	0,47678197	0,72249859
		E52	0,876825575		
		E53	0,51621075		

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن قيمة الموثوقية المركبة في كل المعايير أكبر من 0.7 أما متوسط التباين المفسر في معيار تكافؤ الفرص في السلطة و معيار تكافؤ الفرص في سبل العيش أقل من 0.5 و هذا راجع الى وجود تشبعات بعض الاسئلة (05 اسئلة) أقل من 0.7 و هذا ما يضعف من الصدق التقاربي لمعيار العدالة و الانصاف ، لذا وجب حذف الاسئلة التي تشبعها اقل من 0.7 بداية من اقل تشبع و الحفاظ على الاسئلة التي لا تنقص من قيمه متوسط التباين المفسر AVE ، و بعد عملية الحذف تحصلنا على الجدول رقم (11) و قد تم حذف سؤاليين فقط و هي : E34-E53 ، نلاحظ ان الموثوقية المركبة لجميع المتغيرات أكبر من 0.7 و $AVE > 0.5$ وهذا ما يثبت الصدق التقاربي لمعيار العدالة و الانصاف بمعنى كل الأسئلة متقاربة .

الجدول رقم (11): المعيار الأساسي الخامس العدالة و الانصاف بعد التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
العدالة و الانصاف	الاطار القانوني	E11	1	1	1
	المساواة في الحصول على الخدمات	E21	0,64908983	0,60855788	0,75210072
		E22	0,89207519		
	تكافؤ الفرص في السلطة	E31	0,76518691	0,50651022	0,75420656
		E32	0,66327298		
		E33	0,70291436		
	المساواة في الحصول على الموارد	E41	1	1	1
	تكافؤ الفرص في سبل العيش	E51	0,65732837	0,63846926	0,7746336
		E52	0,91916154		

3. الصدق التمييزي Discriminate Validity:

بعد القيام بالتحقق من الصدق التقاربي و استبعاد بعض الأسئلة نقوم بتقييم الصدق التمييزي بنفس البرنامج تم استخراج المعطيات الخاصة بهذا الاختبار (انظر الملاحق رقم 1 و 2)

1.3. التباين بين الفقرات (الأسئلة) the cross loadings :

هذا الاختبار للتحقق من عدم تداخل الأسئلة و تكرارها و نلاحظ في الملحق رقم 01 ان كل الأسئلة (و هي 67 سؤال) اكبر تشبع لديها يكون في المحور الذي تنتمي اليه أي أن كل سؤال يقيس المحور او المتغير الذي يترتبط به فقط و ليس له علاقة بالمتغيرات و المحاور الأخرى ، و هذا يدل على عدم وجود تكرار في الأسئلة و لا ارتباط بينها مما يعزز من الصدق التمييزي لهذا النموذج .

2.3. تداخل المتغيرات مع بعضها البعض variable correlation root-square of AVE :

بالنسبة للمعيار الثاني و الذي يعتمد على المقارنة بين الجذر التربيعي لمتوسط التباين المفسر و معاملات الارتباط بين المتغيرات فنلاحظ في الملحق رقم 02 من خلال معيار *Fornell-Larcker* أن قيمة الجذر التربيعي لكل متغير تفوق قيمة معاملات الارتباط بين المتغيرات ، و يظهر لنا هذا في المصفوفة على الشكل القطري ، حيث كل قيم الجذر التربيعي ل *AVE* هي الأكبر في قطر المصفوفة أي كل متغير مع نفسه ، و هذا يدل على عدم وجود ترابط و عدم وجود تداخل بين المتغيرات الكامنة و كل متغير هو مستقل عن نفسه ، من خلال هذا يمكننا التأكد من الصدق التمييزي لهذا النموذج

III. الخلاصة :

تم استخدام الصدق التقاربي و الصدق التمييزي للتأكد من الصدق البنائي لمقياس الحوكمة المحلية، و التثبت من صحة النموذج و صلاحيته لبيانات الدراسة و المتمثلة في مواطنين من ولاية البيض، حيث ان الصدق التقاربي يقيم عن طريق قيم التشبعات لكل مفردة من مفردات الدراسة و كذا الموثوقية المركبة و متوسط التباين المفسر ، اما الصدق التمييزي الذي يحدد مدى اختلاف المتغيرات عن بعضها البعض و عدم التشابه بين المفردات .

و بعد اخضاع مقياس الحوكمة المحلية لهاذين الاختبارين تبين وجود بعض الأسئلة التي من شأنها اضعاف مستوى الصدق لهذا النموذج لذا وجب استبعادها من النموذج ، و بعد القيام بالتعديلات و بحذف هذه الأسئلة و التي تتمثل في 18 سؤال ، تم الحصول على نموذج نهائي لمقياس الحوكمة المحلية الذي يتلائم مع بيئة مجتمع الدراسة ، و منه يمكن القول أن هذا النموذج صالح لتعميمه و تطبيقه على عينات أكبر مع ضمان الوصول الى نفس النتائج.

¹ PNUD , La gouvernance En Faveur du Développement Humain Durable(NewYork : document de politique generale du PNUD , janvier 1997)

² قانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، المؤرخ في 12 مارس 2006 ، العدد 15 ، الجريدة الرسمية، الجزائر ، ص 18

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكم المحلي . منشورات برنامج إدارة الحكم في الدول العربية،

www.undp.pogar.org/arabic/governance/localgovernment.aspx

⁴ Anwar Shah, **Public Sector, Governance and Accountability Series : Local Governance in Developing Countries**. The World Bank Publication, Washington, DC 20433, 2006, p02.

⁵ أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص154
⁶ بومدين طاشمة، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، تم تصفح هذا الموقع في 2018/04/18 مقال متاح على الموقع الإلكتروني

http://www.univ-chlef.dz/uahc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_29.pdf

⁷ UNDP with the support of Italian and other , **Local Governance Mapping Methodological Note**, p 3

⁸ UNPD , A Users'Guide to **Measuring Local Governance** , UNDP Oslo Governance Centre , p 60

⁹ UNPD , A Users'Guide to **Measuring Local Governance** , UNDP Oslo Governance Centre , p 60

¹⁰ Ndeye Samb, **Gouvernance territoriale et participation citoyenne au Sénégal**, Géographie. Université Paul Valéry - Montpellier III, 2014. Français. P 199

¹¹ Ndeye Samb, **Gouvernance territoriale et participation citoyenne au Sénégal**, Géographie. Université Paul Valéry - Montpellier III, 2014. Français. P 199

¹² Pact and sida , **Implementing the Local Governance Barometer in South Sudan, RUBKONA COUNTY, UNITY STATE AND RUMBOK CENTRAL COUNTY, LAKES STATE, October 2013** , p 6

¹³ ماحي كلثومة ، أثر جودة الخدمة على ولاء العميل باستخدام المعادلات الهيكلية ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة 2016/2017 ، ص 103

¹⁴ Manu CARRICANO and Fanny POUJOL, **Analyse de données avec SPSS**, Pearson Education France, 2009, p 52

¹⁵ Joseph F. Hair, Jr. G.Tomas M. Hult, **A primer on partial least squares structural equation Modeling (PLS-SEM)**, SAGE Publications,2014, p 102

¹⁶ Joseph F. Hair, Jr. G.Tomas M. Hult, **A primer on partial least squares structural equation Modeling (PLS-SEM)**, SAGE Publications,2014, p 102

¹⁷ Alain Lacroux, **L'ANALYSE DES MODELES DE RELATIONS STRUCTURELLES PAR LA METHODE PLS : UNE APPROCHE EMERGENTE DANS LA RECHERCHE QUANTITATIVE EN GRH**, l'Université du Sud Toulon Var – IUT de Toulon ; Laboratoire ERMES, p15 <https://www.agrh.fr/assets/actes/2009lacroux073.pdf>

¹⁸ Joseph F. Hair, Jr. G.Tomas M. Hult, **A primer on partial least squares structural equation Modeling (PLS-SEM)**, SAGE Publications,2014, p 105

¹⁹ Joseph F. Hair, Jr. G.Tomas M. Hult, **A primer on partial least squares structural equation Modeling (PLS-SEM)**, SAGE Publications,2014, p 105

أ. المراجع:

- (1) قانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، المؤرخ في 12 مارس 2006، العدد 15، الجريدة الرسمية، الجزائر؛
- (2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الحكم المحلي**. منشورات برنامج إدارة الحكم في الدول العربية؛
- (3) www.undp.pogar.org/arabic/governance/localgovernment.aspx : الموقع الإلكتروني
- (4) أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008؛
- (5) بومدين طاشمة، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مقال متاح على الموقع الإلكتروني؛
- (6) http://www.univ-chlef.dz/uahc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_29.pdf

(7) ماحي كلتومة ، أثر جودة الخدمة على ولاء العميل باستخدام المعادلات الهيكلية ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة 2016/2017 ؛

- 8) PNUD , **La gouvernance En Faveur du Développement Humain Durable(NewYork)** : document de politique generale du PNUD , janvier 1997;
- 9) Anwar Shah, **Public Sector, Governance and Accountability Series : Local Governance in Developing Countries**. The World Bank Publication, Washington, DC 20433, 2006;
- 10) UNDP with the support of Italian and other , **Local Governance Mapping Methological Note**, p 3
- 11) UNPD , **A Users' Guide to Measuring Local Governance** , UNDP Oslo Governance Centre ;
- 12) Ndeye Samb, **Gouvernance territoriale et participation citoyenne au Sénégal**, Géographie. Université Paul Valery – Montpellier III, 2014. Français ;
- 13) Pact and sida , **Implementing the Local Governance Barometer in South Sudan**, RUBKONA COUNTY, UNITY STATE AND RUMBEK CENTRAL COUNTY, LAKES STATE, October 2013 ;
- 14) Manu CARRICANO and Fanny POUJOL, **Analyse de données avec SPSS**, Pearson Education France, 2009 ;
- 15) Joseph F. Hair, Jr. G.Tomas M. Hult, **A primer on partial least squares structural equation Modeling (PLS–SEM)**, SAGE Publications, 2014;
- 16) Alain Lacroux, **L'ANALYSE DES MODELES DE RELATIONS STRUCTURELLES PAR LA METHODE PLS : UNE APPROCHE EMERGENTE DANS LA RECHERCHE QUANTITATIVE EN GRH**, l'Université du Sud Toulon Var – IUT de Toulon ; Laboratoire ERMES, p15 web : <https://www.agrh.fr/assets/actes/2009lacroux073.pdf>

.VI الملاحق:

الملحق رقم (01) : *cross loading*

[illegible]